مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٢)

تطور مفهوم الديمقراطية في الفكر الغربي المعاصر

أ.م.د.رنا مولود شاكر
جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المستخلص:

إن الديمقراطية وأنتشار وجودها التفاعلي في فكر وسلوك أي مجتمع قبل أن تكون مجرد آلية في أختيار الحكومات، تعد أحد أهم مؤشرات المدنية والحضارة والأستقرار على مختلف المستويات، وعلى الرغم أن جذورهها الأصلية ظهرت من عمق التاريخ الحضاري القديم لكن تطورها مر بسلسلة تاريخية طويلة لنضال البشرية، جمعت عبرها مشتركات وأهداف عامة شملت الجميع ووحدت إرادتهم وحفزتهم نحو إعلاء شأنها ونشر قيمها ومبادئها، وحولتها لمنظومة فكرية وإجتماعية إنعكست آثارها، عبر الخيارات الحرة والمستقلة والواعية للمجتمع بأستخدامه لأدواتها وتوظيفها لإختيار أنظمة حكم عقلانية رشيدة تضع مصالحهم العامة في أعلى سلم أولياتها، والأخير لم يتحقيق بشكل ملموس إلا بعد تطور الفاعلية السياسية للمجتمعات الغربية المعاصرة وإمتلاكها لوعي وإدارك ناضج فكرياً وثقافياً عزز من قدرتهم لحماية كل مكتسباتهم الحقوقية والأنسانية، وأسهم أيضاً بإستمرار عملية تطور مفهوم الديمقراطية وبالشكل الذي يتواءم ويتكيف مع متغيرات واقعها في المستقبل.

Abstract:

Democracy and the spread of its interactive presence in the thought and behavior of any society before it is just a mechanism for choosing governments, is one of the most important indicators of civilization, civilization and stability at various levels, and although its original roots emerged from the depth of ancient civilizational history, its development went through a long historical series of human struggle, Through it, it collected common points and general goals that included everyone, united their will and motivated them towards raising its status and spreading its values and principles, and transformed it into an intellectual and social system whose effects were reflected, Through the free, independent and conscious choices of society using its tools and employing them to choose rational and rational regimes that put their public interests at the top of their priorities, and the latter was not achieved tangibly until after the development of the political effectiveness of contemporary Western societies and their possession of a mature intellectual and cultural awareness and understanding that strengthened their ability to protect all their human rights and human gains. He also contributed to the continuation of the process of developing the concept of democracy in a manner that is compatible and adapted to the changes in its reality in the future.

المقدمة:

أرتبط مفهوم الديمقراطية بمنظري الفكر السياسي اليوناني وتم تطبيقه ضمن نظام دولة المدينة قديما، وتنظيمها وممارستها أرتبطت بالواقع والموروث السياسي والإجتماعي لشعوب تلك الدويلات، إلا أن مضمونها كان بعيدا عن المساواة بكل أشكالها لأنه لايشمل الجميع، ويتصف حكمها بالسمة الأبوية لا بحكم الشعب للشعب كما يدل المفهوم الأغريقي لمعنى الديمقراطية، وعملية إدارة الحكم وتسيير شؤون العامة كانت تتم عبر الذكور الأحرار في كل دويلة، وهم فقط من يصنع ويتخذ القرارات ويسن القوانين المنظمة لمجتمعاتهم أما باقي أعضاءه لايحق لهم ليس المشاركة وحسب وأنما حتى إبدأ الرأي بالخيارات التي تفرض عليهم من قبل الحاكمين، من هنا أقترنت تسمية الديمقراطية المنقوصة بالفلسفة اليونانية لأنها تمييزية وتعتمد على الطبقية الإجتماعية وبعيدة تماما عن مفهوم المشاركة الجماعية فكرا وتطبيقا.

هذا الواقع بدأ بالتغيير التدريجي منذ عصر النهضة الأوروبية وظهور حركات الفكر السياسي الحديث ونظرياته السياسية التي تطالب بتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وفق أسس ومبادئ العدالة والمساواة والمشاركة العامة الفاعلة لكل فرد في المجتمع، وهذه المطالبات قادت نحو تطور الديمقراطية التي مرت بمراحل مختلفة ومتعددة لتصبح الديمقراطية كإنموذج للحكم هو ما تبتغيه وتطالب به المجتمعات الغربية الواعية والمستنيرة، لأنه نظام الحكم الذي أسهم بعمليات التحديث والتطور وحقق الأنتاج البناء ليس بمعناه المادي المرتبط بتطور الواقع السياسي والأجتماعي والأقتصادي وحسب، وأنما بمعناه المعنوي إذ أستطاع من ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي، مما أنعكس بشكل إيجابي على تلك المجتمعات وحفزها نحو الأبداع في عملية تطوير واقعها المستقبلي وعلى مختلف المستويات، ومع تطور توجهات النظرية الديمقراطية أستطاعت تدريجياً أبراز قوتها وتأثيرها كإنموذج للحكم الفاعل والرشيد، من دون الحاجة الى دعاية أو أعلانٍ سياسي وذلك لقدرتها على خلق مجتمع مدني- سياسي ناضج و واعٍ فكرياً وسياسيا، ويدرك تماما كيفية توظيفه لمخرجات نظام حكمه للحصول على حقوقه وحرياته بشكل متكامل وفق مبادئ وقيم التفكير الديمقراطي، وهذا النمط من التفكير أصبح سبباً لأستمرار هذا الشكل من الحكم وعدم قدرة أي نوع من أنظمة الحكم الأخرى على منافسته حتى وقتنا المعاصر، لأمتلاكها الممكنات على دعم منظومة المجتمع المدني الغربي المعاصر الذي ولد منه، و تميز بالأحتكام الى المنطق العقلي في إدارة شؤونه وتغذية شعوره بأستمرار وتفاني بكل قيم الديمقراطية للنهوض بواقعه المتجدد، وهكذا نجد ان الديمقراطية كنظام للحكم والتفكير المجتمعي كلاهما يمثلان جزء فاعل ومؤثر لتحقيق التطور والوصول الى الرفاهية والرخاء الأنساني.

فرضية البحث:

أن مراحل تطور الديمقراطية أحدثت ثورة في وعي وتفكير المجتمعات الغربية المعاصرة لتصبح قيم ومبادئ الديمقراطية جزء من علاقاتها وتفاعلاتها الفكرية والسياسية، لتصل لنظام جودة الحياة وبناء منظومة ديمقراطية مستدامة ولم تقتصر على تطوير إدارة السلطة وتنظيمها بين الحاكم والمحكومين.

المبحث الأول
تطور مسار البنية الفكرية للديمقراطية

إن مفهوم الديمقراطية إقترن منذ ظهوره في عمق تاريخ الفكر السياسي بالحرية والمساواة وعَدَ من أهم ضمانات حقوق الأنسان، لهذا يعرف البعض الديمقراطية أنها تمثل « مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تدور حول الحرية لكنها تضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والأنتخابات الحرة والحقوق المتساوية وضمان الحرية الفردية»(١)، وهناك توجه أخر يربط تعريف مفهوم الديمقراطية بآلياتها الإجرائية في العمل السياسي الذي يمارسه الشعب بالقول» هي ترتيب دستوري ومؤسساتي الذي يمكن الأخرين من الوصول الى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات عبر إنتخاب أفراد يكسبون السلطة بعد حصولهم على الأصوات وفق عملية تنافس حرة ونزيهية ليقوموا لاحقاً بتنفيذ إرادة وطموحات الشعب»(٢)، إذن الديمقراطية لم تكن أداة لحماية الدستور وتنظيم أعمال الحكم السياسي وحسب، وأنما عَدت رمزا للحريات وتعزيز وضمان حقوق الأفراد والمجتمع ككل، ولو تتبعنا جذور الأصول الفكرية لها نجد أن الحضارة اليونانية ومفكريها شكلوا المصادر الأولى للأثراء الفكري والسياسي والمعرفي الذي أنطلق منه مسار تطورها على مر العصور.

والفكر السياسي الغربي إستلهم الكثير من أفكارها ونظرياتها ليطور بعضها وينتج إطروحات فكرية أخرى، أسهمت تدريجياً نحو تطور حياة المجتمعات الغربية المعاصرة وتغيير طبيعة أنظمتها السياسية والإجتماعية، عبر ظهور نظريات سياسية مختلفة عملت على تنظيم وتقييم وتطوير العلاقة بين المجتمع والسلطة القائمة، وبما يضمن الحقوق والحريات الأنسانية وقيمها ومبادئها التي يتمتع بها أفراد المجتمع الغربي في عالم اليوم، وأسس الديمقراطية وعمل نظامها السياسي بدأ بتثبيت دعائمه العديد من المشرعين والقادة السياسين(٣)(*) وماعاشته مجتمعات دولة المدينة لهذه الأحداث والتطورات تكشف لنا أن الديمقراطية لم تكن نظرية سياسية مستقلة بحد ذاتها بقدر ما كانت جزء من العمل السياسي الذي تطبقه سلطات ومؤسسات دويلات دولة المدينة، ونجد أن كلا من (أفلاطون وأرسطو) أبرز من إهتموا بفكرة تطبيق الديمقراطية كأحد أدوات السلطة وحماية

(١) ينظر :تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٢٠، ص٢٢-٢٦.

(٢) ينظر: جوزيف شومبتير، الرأسمالية والأشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص٥١٣-٥١٤.

(٣) (*) أبرزهم (بريكليس) قائد ومفكر سياسي أستطاع من تطبيق الديمقراطية اليونانية في منتصف القرن (٤ق.م) والمشرع القانوني (سولون) وضع أسسها القانونية لتنظيم إدارة الحكم وشؤون الأفراد في القرنين (٦ و٧ق. م)و(كليستنيس) الذي في عهده عاشت اليونان عصرا ذهبياً لنظامها الديمقراطي وأستطاع من إرسائها في أغلب دويلات المدن اليونانية وتحجيم حكم الطغاة التي عبرها تم أنقاذ المجتمع من النزاعات الداخلية والحروب ينظر

Aron Raymond, Penser La liberte, Penser Democratie, Paris, Editions: Gallimard,2005,p82-79،

ولمزيد من التفاصيل يراجع تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل،مصدر سبق ذكره، ص٥١-٥٥.

دستور المدينة، لكنهما لم يحبذا أن تكون بيد الأغلبية لأنهم غير مؤهلين فكرياً وسياسياً للحكم وسيقودون البلاد نحو الفوضى والدمار، لذا إعتمدا على وضع « آلية لدراسة وتصنيف الحكومات وأنماط وتحديد كل نمط منها وماهي مزاياها وعيوبها وكيفية تأثيره على حياة المجتمع والدولة، وقدما توجها خاص للديمقراطية وفق منظورهما لتصبح تمثل حكم أفضل الرجال وليس حكم الأغلبية من الشعب وصحيح أن الديمقراطية تمنح الحريات للجميع لكنها يجب أن تكون أنتصار العقل على الجسد»(٤).

من هنا ظهرت فكرة أن يحكم الفلاسفة والعقلاء لأن إدراتهم العقلانية ستعمل على تطبيق الديمقراطية بشكل يضمن حماية دستور المدينة وحقوق الأخرين ومساواتهم أمام القانون الإثيني وفق التقسيم الأجتماعي السائد أنذاك، وبما أن غاية الدولة حسب الرؤية الفكرية للفلاسفة الأغريق هي إسعاد الناس ونشر الفضائل السياسية العليا والخير العام، فأن منح السلطة وتوزيعها بين الإرادات العقلانية لمجتمع دولة المدينة سيضمن تحقيقها ويعمل على تحقيق الأنسجام بين أفرادها ويقضي على جميع توجهات العنف والصراع داخلها، أما منح إدارة السلطة لحكم الإغلبية غير العقلانية ولا المتجانسة سياسياً سيقود نحو إنتشار فوضى القيم والمباديء وإنعدام التضامن ووحدة الأنسجام وتصبح سبباً لأنهيار دولة المدينة، وعلى الرغم من تعدد الرؤى الفكرية والإجراءات السياسية والتي تَعد متطورة مقارنة مع ذلك الزمن، إلا أنها لم تتمكن من تطوير الديمقراطية ولا الحفاظ على الأنجازات التي حققتها بسبب هيمنة الموروث الإجتماعي الطبقي والرغبة في الأستحواذ على السلطة من قبل الحكام، وعدم تكامل الأبعاد الفكرية لها وضعف ضمانات العدالة والمساواة وسبل تثبيت دعائمها للجميع، ونتيجة لذلك لم يحدث أي تطور في مسار مفهوم الديمقراطية وظل وضعها يتراجع لاسيما في عهد الحكم الروماني الذي تميز بالحكم الأنفرادي للأباطرة، والحال إستمر كذلك في العصور الوسطى وهيمنة الكنيسة على كل مفاصل الحياة لتختفي كل مظاهر الديمقراطية من الوجود الفكري والسياسي، وشكل بداية عصر النهضة الأوروبية عودة بعض المظاهر غير المتكاملة للديمقراطية(٥)، كما ظهرت إتجاهات فكرية عملت على دراستها والبحث فيها وتقويمها من منظور مختلف عما كان عليه في العصور السابقة، وسعت لتطويره وتوظيفها ليكون أحد الضمانات القانونية والسياسية للحقوق والحريات الأنسانية، ويمكن أن نحدد أبرزها بالآتي:

---

(4) Aron Raymond, op-cit, p90-89.

(٥) يشير بعض المختصين بدراسات الفكر السياسي الغربي أن هناك مظاهر للديمقراطية كانت موجودة قبل تطور مسيرتها بشكلها المعاصر، أبرزها ظهرت في العصر المركنتالي في أوروبا وتحديدا في هولندا وسويسرا مثل تمجع راتيان الحرة وغريغوني، ويرى أخرون ان الثورة المجيدة العام (١٦٨٨)التي حدثت في بريطانيا وقيدت السلطة الملكية كان لها بعداً ديمقراطياً لكنه لم يكن متكامل الرؤى فكرياً، لمزيد من التفاصيل ينظر:

David Stasavage, The Decline and Rise of Democracy, Press Princeton University,٢٠٢٠,p٣٣-٣٨.

أولا: الديمقراطية في منظور الفكر الليبرالي الغربي

أن الفكر الليبرالي في بداياته الأولى كان بمثابة رد فعل ضد كل أشكال التقييد على حقوق وحريات الأفراد، والتي خضعت لقرون عدة لهيمنة السلطتين الدينية والزمنية وأدت لأنعدام العدالة والمساواة، ويعد (لوك) هو من وضع أسس الليبرالية الحديثة وربطها بفكرة الحقوق الطبيعية وقوانينها وتركيزها على أن حقوق الفرد وحرياته الأنسانية تمثل الأصل في الحياة العامة لهذا على الحاكم أن يوظف كل طاقاته وجهوده لضمان «تنظيمها وحفظها لحماية المصلحة الفردية وتقديمها وموازنتها مع مصالح الجماعة مما سيعزز من شرعية السلطة والحصول على رضا المحكومين وكلاهما سيقودان لتعزيز العدل والمساواة والتسامح وجميع هذه المسائل لن تتحقق الإ عبر العقد الإجتماعي إذ يمثل الناظم والفاعل ما بين السلطة والمجتمع» [٦].

من هنا بدأ يتبلور التفكير الليبرالي وتنتشر أفكاره وثقافته التي ترى أنه لاتوجد أي سلطة تمنع أو تقيد حقوق وحريات الأفراد، ووظيفتها هو تنظيمها وحمايتها وبما يضمن حقوق الجميع، وتعد كل من الثورة الأمريكية العام(١٧٧٦) والثورة الفرنسية العام(١٧٨٩) المحفز الفعلي لأنتشار الفكر السياسي الليبرالي، كما أنها أفسحت مجالاً أوسع لتنفيذ الطروحات الفكرية التي أرتبطت بها وتحديدا فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة وتكريس ثقافة وإحترام الحرية السياسية، وما بعد كلا الثورتين تلاشى تدريجياً الحكم المطلق للسلطة إذ تم تقييدها بالدستور والأنظمة القانونية، وأنتهت مرحلة قمع الحريات والأفكار المتنورة وحل محلها التفكير والتعبير الحر بالرأي والفعل سياسيا وإقتصاديا وعلمياً، لاسيما في كل من فرنسا والمستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر(الولايات المتحدة الأمريكية حاليا) إذ مثلا الإنموذج الفعلي لنشأة وتأسيس الدولة الليبرالية، والأزدهار المثمر لنظام الحكم الدستوري وإحترام الحقوق والحريات المدنية وسيادة القانون وحرية الأقتصاد وممارسته كان يعد مرحلة متقدمة لتطور الليبرالية بشكلها الكلاسيكي، وعبرهما أنتقلت هذه الأفكار نحو أوروبا ومستعمراتها لتسهم في تطور المد العمراني وتصاعد نتاجات الثورة الصناعية وأبعادها الأقتصادية وتأثيراتها الإجتماعية، مما ساعد في نهضة وتطور المجتمع المدني الغربي الحديث خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وعلى الرغم من هذه التطورات التي حققتها الليبرالية لكنها واجهت مشكلة تتعلق بتثبيت دعائم شرعية السلطة وتطويرها طبقا لنظرية التعاقد، وأيضا تفتقر لوجود آليات تسمح بتطبيق الحق بالمشاركة السياسية للجميع سواء عبر الأختيار أو الترشيح ليصبح جزء من صنع وتنفيذ سياسات الحكم.

لهذا بدأ بعض الليبراليون بالبحث عن توجهات فكرية تسهم بإيجاد أرضية سياسية متوزانة ومشتركة تجمع بين النخبة الطبقية والسياسية وباقي الفئات المجتمعية وتشمل(العرقيات والأقليات الدينية والقومية واللغوية والطبقة العاملة والفقيرة)، ووجدوا أن الديمقراطية تمتلك المقدرة لأنها ستجمع بين ثلاث أشكال من الحقوق «أولها حقوق الملكية وعدم المساس بها والتي تعد من أولويات طبقة الأثرياء والملاك والنبلاء، والثانية الحقوق السياسية التي ستمكن كل الفئات من المنافسة في الأنتخابات والوصول

(6) Alan Wolfe, The Future of Liberalism, Publisher Polity Audio, 2010, p104-102.

الى السلطة ووضع سياسيات تواءم ممثليهم، والثالثة الحقوق المدنية وستمنح الجميع معاملة متساوية أمام القانون والحصول على الخدمات العامة»[٧]، عملية الموزانة هذه وجدها العديد من الليبراليين أنها ستكون الحل الأفضل للتخلص من زيادة حدة الطبقية الإجتماعية والسياسية، التي هيمنت وسيطرت على عملية تداول السلطة في ظل الدولة الليبراالية في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أصبحت طبقة النبلاء والأثرياء والبرجوازية هم من يديرون العملية السياسية داخل الدولة، ويضعوا توجهات للسياسات العامة تتواءم مع متطلباتهم الطبقية والإيديولوجية لتضمن لهم الحصول والتمتع بحقوقهم كأفراد ينتمون لطبقاتهم من دون الإغلبية التي تقع خارج التصنيف الطبقي، ونتيجة لذلك أصبحت الليبرالية أسيرة لطموحاتهم ومصالحهم لتنحرف عن مسارها الفكري والسياسي، وتؤدي لتراجع تأثيرها الشعبي وإتهامها بأنها لم تعد تمثل القيم والمبادئ التي تحمي الفرد، وإنما تحولت لحماية الفئات الطبقية العليا وحقوقهم الذين إستخدموها سياسياً وإجتماعياً لحماية موروثهم التقليدي في تداول سلطة الحكم والسيطرة عليه وهو ما دفع أغلبية الشعب للبحث عن بديل لها[٨]، بالمقابل ظهرت جماعة ليبرالية أخرى ترفض تماما تبني الديمقراطية كجزء يكمل الفكر الليبرالي ووجدت أنه تهديد لفكرها ومبادئها[٩]، وطالبوا بضرورة إعادة تجديدها عبر إيجاد نقاط الضعف التي أصابتها وأثرت على وضعها السياسي ونضوجه، وتحويلها لنقاط قوة يعزز من ثبات وجودها وإنتشارها ليس فقط على مستوى نظام الحكم السياسي وإنما كجزء من تفكير وسلوك المجتمع الغربي الحديث، إلا أن الجماعة الليبرالية المؤيدة لتبني الديمقراطية كأحد فواعل تطور الحكم والدولة الليبرالية بينت أنها تمتلك من المقومات ما يجعلها تمثل مفتاح حل الأزمات التي يعاني منها الفكر الليبرالي، وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه واضحة بين كلا من الليبرالية والديمقراطية أبرزها أن كلاهما يركزان على الأنسان وحقوقه وحرياته وضمان المساواة أمام القانون وسيادته، وفي الوقت ذاته هناك إختلاف كبير بينهما وكالآتي:[١٠]

الليبرالية تشدد على النزعة الفردية والحرية المطلقة وما يرتبط بها وهي تتفوق على حقوق الجماعة وحرياتهم ومصالحهم، وتدعم الأقتصاد المتحرر من قيود الدولة والحكم يكون للنخبة السياسية الممثلة عن الشعب، و**الديمقراطية تركز** على الحقوق والحريات الجماعية وتنظيمها وفق مبادئ المساواة والعدالة، والحكم للأغلبية عبر المشاركة السياسية

(7) David Stasavage, op- cit, p55 -52.

(٨) بسبب تراكم العديد من السلبيات التي كانت نتاج إنحراف الليبرالية عن مسارها الفكري وأهدافها ومبادئها، لاسيما أنها توجهاتها في الجانب الأقتصادي قد ضاعفت من ثروات طبقة الملاك والبرجوازيين ومكنتهم من الهيمنة على الجانب السياسي وإحتكار السلطة مما أدى لأرتفاع حالة الفقر والحرمان السياسي لطبقات الأخرى خاصة طبقة العمال والذين بدأوا بالبحث عن بدائل تغير واقعهم وهو ما حفز من إنتشار الفكر الإشتراكي ومنافسة الفكر الليبرالي لمزيد من التفاصيل ينظر جوزيف شومبتير، الرأسمالية والأشتراكية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٦- ٣٩٢.

(٩) من أبرز الليبراليين المعارضين لتبني الديمقراطية كجزء من التوجهات الفكرية والإجرائية للفكر الليبرالي هم جون ستيورات ميل وإدموند بيرك وتوماس بين الذين وجدوا أن الديمقراطية تولد منها الفوضى وتتحول الى إستبداد الأغلبيةعلى الرغم من تحررهم لكنه سيدفعهم تدريجيا نحو الخضوع لسيطرة التحيزات والمصالح الضيقة مما يقود نحو تعطيل التطور الفكري والسياسي للمجتمع للمزيد ينظر: **Alan Wolfe, op- cit, p127-124.**

(10) David Stasavage, op- cit, p88-82.

للجميع عن طريق التنافس الأنتخابي الحر والنزيه الذي يضمن التداول السلمي للسلطات والأقتصاد يتم تنظيمه من قبل الدول لضمان توزيع الثروات على مختلف أفراد المجتمع، أن السعي لإيجاد قاعدة متينة تجمع ما بين هذه المتناقضات والعمل على دمجها مع المشتركات، هي من المتغيرات الفكرية التي تبناها الليبراليين تجاه الديمقراطية، كما أنها مثلت أحد أهم مسارات التطور الديمقراطي الغربي الحديث والمعاصر، والهدف الأساس منه خلق نظام حكم سياسي يتميز بالعقلانية الرشيدة، للوصول نحو إيجاد علاقة متوازنة بين حقوق الفرد والجماعة بشكلها التكاملي لا الجزئي، وتعامل معهم كمواطنين وليس على أساس الفردية أو الأقلية أو النخبوية الطبقية، لتظهر ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية لتصبح في وقتنا المعاصر تمثل فكرة النظام الأفضل والبديل عن فكرة الخير المطلق، والآلية المنتجة والمؤسسة لدولة الحقوق والعدالة والضمانات الإجتماعية ورفاهيتها بدلاعن الدولة المقيدة الخاضعة لقواعد ثابتة لمتطلبات النزعة الفردية وقوانينها الخاصة، ونرى أن هذا الأتحاد مابين الليبرالية والديمقراطية أسهم كثيرا في دعم عملية تحقيق توازن فعلي لتطور متطلبات الفرد والمجتمع معاً.

ثانيا: الديمقراطية الليبرالية بين شرعية السلطة وبناء منظومة القيم

إن عملية تطبيق الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الغربية إختلفت توجهاتها وآليات تطبيقها من دولة لأخرى، لكنهت كانت تركز على هدفين **الأول** تحقيق فكرة الحماية المتساوية لحقوق الأفراد وفي مقدمتها السياسية، وإبعادها عن هيمنة الطبقية وسياسيات التمييز التي وضع إسسها العديد من الليبراليين والنفعيين، **والثاني** السعي لتشكيل حكومات دورية منتخبة تعبر عن إرادات الجميع لتمثل صوته داخل المؤسسات وتدافع عن حقوقه ومصالحه من دون إستثناء، وهذا الأمر سيدعم فعليا فصل السلطات وإقامة إنتخابات حرة نزيهة وتنافسية على أساس كونه مواطن ينتمي للشعب والدولة التي يعيش على أرضها، وليس لكونه ينتمي لأحدى الطبقات المهيمنة على العمل السياسي (الأرستقراطية، البرجوازية، كبار الملاك والصناعة) أو يملك مصدر مالي يعطيه الحق ليصبح ناخب، وكلا الهدفين وبحسب المنظور الفكري لمؤيديها ستعزز من شرعية السلطة وتضمن تحقيق الأستقرار والأمن والسلام، وتنهي تدريجياً حالات الصراع والثورات والحروب والتي سببت خسائر بشرية وإقتصادية أدت لعرقلة حركة التطور والأزدهار لعقود طوال.

والديمقراطية الليبرالية في بدايتها سعت لإيجاد آليات فاعلة» لنقل وتنظيم النظرية التعاقدية من جانبها النظري للتفاعلي لتحقيق شرطها الرئيس بالحصول على شرعية السلطة برضا وقبول الأغلبية عبر توسيع مشاركتهم لاختيار من يحكم مما قلص الفجوة بين المواطن والحاكمين، وأسهم لاحقاً في تطوير حركة أنتقال المجتمع والحكومة معاً بإتجاه المدنية– السياسية»[١١]، إلا أنها أسهمت أيضا بتطوير مفهوم الديمقراطية وقادت

(11) urence Whitehead, The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas, Oxford University Press,2001,p129 -122.

لنقلها من الحيز السياسي والقانوني الى الفكري والثقافي، لتصبح الديمقراطية ليست مجرد وسيلة لتنظيم توجهات ووظائف السلطة ومؤسسات الدولة وأنما جزء لايتجزأ من ثقافة وسلوك المجتمعات الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليتحول ذلك التفكير والسلوك منذ نهاية القرن العشرين لمنظومة متكاملة من القيم وأصبحت أحد أهم أدوات إنتاج الحكومات العقلانية الرشيدة التي تدعم وتضمن العدالة والمساواة وإحترام وحماية الحقوق والحريات على أساس المواطنة الكاملة وحسب.

إن مسألة تثبيت دعائم شرعية السلطة طبقاً للمفهوم المعاصر والوصول الى أعمق نقطة لأستكمال بناء منظومة متكاملة للقيم الديمقراطية، وترسيخهما في تفكير من يمارس العمل السياسي والمواطن على حد سواء، تطلب جهوداً كبيرة على المستوى الفكري والمؤسساتي عملياً وعدت في منظور الفكر السياسي الغربي المعاصر معياراً لمدى تقدم الديمقراطية أو تراجعها في المجتمعات الغربية، ولهذا نجد أن عملية تطبيق الديمقراطية الليبرالية والتي تعد أيضاً أحد مؤشرات حركة تطور مفهوم الديمقراطية مرت بعدة مراحل مختلفة حتى وصلت الى ما هي عليه في القرن الواحد والعشرين ويمكن أن نحدد هذه المراحل التاريخية بالآتي:

المرحلة الأولى: وتمتد بين (١٩٠٠- ١٩٣٥) وهي مرحلة الأنتقال من الأنظمة الملكية أو ذات الحكم الفردي الى الأنظمة ذات المؤسسات الدستورية الفاعلة والتي تستمد شرعيتها من إرادة شعوبها عبر أختيار ممثلين عنهم، وعملية الأنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية تمثل «مجموعة من الأسس الرئيسة التي تسمح بالتحول من نظام لا ديمقراطي الى ديمقراطي وتشمل وجود إستقرار سياسي عبر إيجاد نقاط تسوية أو توازن بين أطراف اللاعبيين السياسيين، وضمان إستمرار الأستقرار الأقتصادي، فصل الدين عن الدولة، وحماية سيادة الدولة»[١٢]، أن الهدف من هذا الأنتقال هو تثبيت دعائم شرعية السلطة وتوسيع عملية مشاركة إرادة المحكومين بما يضمن حقوقهم ومصالحهم، لكن مسألة الحفاظ على هذه العملية لم يستمر طويلا، والسبب إن التركيز إستند للوصول للسلطة والألتفاف على مفهوم الشرعية عبر أستخدام أدوات الديمقراطية في ظل غياب تام لمنظومتها القيمية سواء على مستوى من يتولى السلطة والعمل السياسي أو على مستوى الجماهير.

ونتيجة لذلك ظهرت في بعض الدول أشكال جديدة من الأنظمة الأستبدادية والديكتاتورية والتولتارية مثل النازية والفاشية ونظام الجنرال فرانكو في أسبانيا وأنطونيو دي أولفيرا في البرتغال وجميعها إعتمدت آليات الديمقراطية كغاية لتهيمن على السلطة، وليس عَدها أحدى الوسائل لتمثيل الإرادة الشعبية وإكتساب رضا المحكومين وصيانة حقوقهم وحرياتهم الأنسانية، والبعض الأخر من الدول أستطاع تحقيق عملية الأنتقال عبر دعم مجموعة الأسس الرئيسة لها أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية، لكنها أخفقت في بناء منظومة قيم متكاملة للديمقراطية مما أنتجت

(12) **Lurence Whitehead, op-cit,p136-133.**

ولمزيد من التفاصيل ينظر صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر، الكويت، ط١، ١٩٩٣، ص٩٤-٩٩ .

أنظمة ذات توجهات تتصف بالعنصرية والتمييز وحرمان فئات عديدة من حق المشاركة السياسية مثل النساء والسود والأقليات العرقية والقومية والدينية(١٣).

المرحلة الثانية: وتمتد بين (١٩٤٥- ١٩٧٥) شكلت النتائج الكارثية لمخرجات الحرب العالمية الثانية أحد عوامل إعادة تقويم عملية الأنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية، والعمل على إيجاد آليات مختلفة لضمان إستمرار حالة التحول وحمايتها من فوضى الأفكار الأيدولوجية وصراع المصالح القومية ما بين الدول والذي ساد منذ بداية أربعينيات القرن العشرين، لذا سعت الدول التي عانت من ويلات الحربين العالميتين التركيز هذه المرة على ترسيخ مبادئ الديمقراطية كجزء من منظومة التفكير الأنساني والتفاعل السلوكي والقيمي مابين أفراد المجتمع ليشمل الأغلبية منهم بأختلاف تعددهم وتنوعهم، من هنا بدأت حركة تطور مفهومها تأخذ إتجاه يعتمد على التجديد الفكري والتغيير النمطي لتطبيقها على المستوى السياسي والقانوني، من أجل الوصول لتحقيق أمرين(١٤):

الأول: يتمثل بتقويض الأحزاب السياسية ذات الميول الفاشية والنازية ومنع مشاركتها السياسية نهائياً ليس بالقانون وحسب، وإنما عبر تكثيف جهود عمليات التثقيف والتوعية بالمبادئ الديمقراطية وترسيخها في وعي وسلوك كل المجتمع لأنهم يمثلون إنعكاس حي لنظام جودة الحكم، **والثاني: يسعى لتحجيم المد الأشتراكي** الذي أصبح يشكل أكبر تهديد لتطور الأنموذج الديمقراطي الليبرالي في المجتمعات الغربية المعاصرة، والذي تصاعدت حدته إبان الحرب الباردة نتيجة للتوجهات الفكرية والإيديولوجية التي مارسها الأتحاد السوفيتي سابقاً، وكليهما شكلا عاملاً رئيسا لتعزيز قوة مسار التحول الديمقراطي وحمايته من التصدع أو التراجع أو حتى تعرضه لمحاولات الألتفاف عليه بإسم الشرعية التي تخولها الإرادة الشعبية للسلطة القائمة عبر عملية الأنتخابات، كما أسهما في ضمان تحقيق الشرعية الفاعلة للسلطة وبناء منظومة القيم المتكاملة والتي أنعكست على أرض الواقع، إذ تم توسيع المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع من دون إستثناء والغاء مختلف القيود على ذلك، لاسيما بعد نجاح حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف ستينيات القرن الماضي، ودعم تمكين النساء منذ بداية السبعينيات في أغلب دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنحهن حقوقهن السياسية مساواة بالرجل في الترشيح لتولي المناصب والوظائف العامة في الدولة والتصويت بالأنتخابات بحرية، وعَدَ ذلك من أهم مظاهر حركة تطور المسار الديمقراطي في المجتمعات الغربية المعاصرة.

---

(١٣) في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يحق لسود الأفارقة والعديد من الأعراق الأخرى حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين التصويت في الأنتخابات أو الترشح فيها بسبب طبيعة القوانين الداخلية للكثير من ولاياتها على الرغم أن الدستور الأمريكي قد كفل هذا الحق لأنه تبنى الأفكار والإيديولوجية الديمقراطية الليبرالية، أما النساء فلم يكن لهن هذا الحق ولم يسمح لهن به إلا عام ١٩٥٥ في بعض الولايات الأمريكية أما في أوروبا فلم تحصل نساء على هذا الحق حتى العام ١٩٤٥ والبعض الأخر العام١٩٨٤ لمزيد من التفاصيل ينظر:تشارلز تيللي، الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦-١٧١.

(14) Lurence Whitehead, op-cit,p209-203.

المرحلة الثالثة: وتمتد بين(١٩٨٠-٢٠٠٥) تعد هذه المرحلة البداية الفعلية لحصد نتائج العديد من عمليات التقويم التي قام بها العديد من المفكريين السياسيين المعاصرين، لضمان إستمرارية عملية التحول الديمقراطي والحفاظ على المشروعية الدستورية ومؤسسات دولة القانون، والتي أصبحت من أهم ركائز عملية تطبيق الديمقراطية الليبرالية في المعسكر الغربي الرأسمالي في عهد الحرب الباردة، وبقاء هذا الأمر يرتبط بالأساس بمنظومة متكاملة للبناء القيمي للديمقراطية، إذ ترسخت جذورها في فكر وثقافة المجتمعات المدنية الغربية وباتت جزء من سلوكهم السياسي الذي تميز بأمتلاكه للتفاعل الإرادي العقلاني الحر، مما أنعكس مباشرة على واقع حركة التنمية والتطوير الأجتماعي والأقتصادي لديهم، ومن هنا ولدت علاقة طردية مابين حركة تطور الديمقراطية وبين عملية التنمية المستدامة في الدول الغربية التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية، والسبب في ذلك أن هناك علاقة ترابطية ما بين الأستقرار السياسي والتنمية الأقتصادية الى درجة كبيرة لأن «إستمرارية الأول عبر تطبيق أدوات الديمقراطية وتحديدا التنافس الحر والنزيه في الأنتخابات والتداول السلمي للسلطة سيفسح المجال للثاني للتوسع نحو أفاق أوسع مما تساعد على زيادة حجم التعليم والثقافة السياسية وأرتفاع دخل الفرد وتمتعه بالضمانات الأجتماعية المختلفة مما يحفز لديه التوجه للمشاركة السياسية بفعالية أكثر للحفاظ على كل المكتسبات والمنافع التي تدعم المصلحة العامة»(١٥).

لذا كانت دول المعسكر الرأسمالي أكثر تقدم وإستقرار سياسي وأقتصادي في حين دول المعسكر الإشتراكي تعاني من الأزمات السياسية المختلفة وتذبذب واقعها الإقتصادي، مما أضعف من عمليات التنمية وتعرضها لأنتكاسات متعددة إنعكست نتائجها على حياة مجتمعاتها، ومع نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي سابقاً سعت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الى نشر وتعميم التجربة الديمقراطية الليبرالية في الدول التي كانت تخضع تحت حكم المعسكر الإشتراكي، ليس فقط من أجل ضمان الأستقرار والسلام الدولي الدائم لاسيما أن التجربة قد أثبتت فاعليتها في تحقيق ذلك الأمر، وأنما لتحويلها الى قيم مشتركة ما بين أطراف المجتمع الدولي على إختلاف منظورهم الفكري والسياسي والإجتماعي والإقتصادي، كما أن تطبيقها ونجاحها سيعمل على تحجيم حالة الصراعات والحروب الأهلية في تلك الدول لاسيما أن عملية التحول الديمقراطي فيها مرت بعقبات كثيرة لكنها في نهاية المطاف إستطاعت التكيف مع التجربة والأقتراب من مستوى الدول التي سبقتها في تبني الإنموذج الديمقراطي الليبرالي.

ومنذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وحتى بداية العقد الأول من الألفية الثالثة نجد أن تطور مسار الديمقراطية فكرياً وسياسياً أستطاع الوصول للعديد من أهدافه ويمكن تحديد أبرز مظاهرها، بتوسيع المشاركة السياسية على أساس المواطنة لتشمل مختلف فئات المجتمع بعيدا عن العنصرية والتمييز، كما أرتفع معيار المساواة الجندرية

(١٥) ينظر صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠-١٣٩.

في الترشح والتصويت وتولي الوظائف السياسية العليا في الدولة [١٦]، ونجد أن شرعية السلطة في الدول الديمقراطية مرتبطة بمدى قوة فاعلية إدائها في إدارة وتنظيم المصالح العامة للجميع، وهذه الشرعية أيضا ترتبط بمدى عمق الوعي والثقافة السياسية الديمقراطية للمجتمعات الغربية إذ أصبحت إرادة الشعوب تمتلك من القدرة ما يؤهلها لأختيار حكومات ذات جودة وكفاءة عالية تحترم وتصون الأسس البنيوية لمنظومة قيم ومبادئ الديمقراطية بشكلها المتكامل.

ومن الجدير بالملاحظة أن الفترات الزمنية مابين بداية ونهاية مراحل تطور الديمقراطية الآنفة الذكر، تمثل الفترة الفعلية لدراستها وتقويمها من قبل المفكريين والمختصيين بدراسات الفكر السياسي الغربي المعاصر، وعبرها تمكنوا من تحديد الكثير من أسباب تقدمها أو تراجعها أو تذبذب حركة تطورها من مجتمع لأخر ومدى إنعكاس ذلك على واقعهم السياسي، لذا شكلت تلك الدراسات أدوات لوضع مدخلات فكرية وسياسية متجددة للوصول الى حلول فاعلة تضمن إستمرارها وتكون مخرجاتها أكثر تقدما وإستقراراً في المستقبل.

(١٦) على مدى العشرين سنة الماضية أنتشرت ثقافة تعزيز وتمكين المرأة الغربية للمشاركة السياسية وإفساح المجال لها لتكون جزء من صنع وإتخاذ القرارات العليا للدولة، وظهرت شخصيات نسوية إستطاعت من إدارة شؤون البلاد في العديد من الدولة الديمقراطية الغربية أبرزهم شيرلي تشيشولم وهيلاري كلنتون ناسي بيلوسي من الولايات المتحدة الأمريكية ومارغريت تاتشر من بريطانيا وأنجلا ميركل من المانيا وغيرهن الكثير للمزيد من التفاصيل ينظر:

David Stasavage, op-cit,p145-142.

المبحث الثاني
فاعلية التفكير السياسي
للمجتمع المدني الغربي المعاصر لتجديد الديمقراطية

إن مفهوم التطور لأي ظاهرة سياسية أم إجتماعية أم إقتصادية ترتبط بشكل وثيق بتقدم وضع المجتمعات التي تحدث فيها تلك العملية، ويرى الكثير من المختصين في مجال عمليات التطور أنها تعد مؤشر لمدى إرتقاءها أو تخلفها، لهذا نرى أن مسار تطور مفهوم الديمقراطية أخذ إتجاهين **الأول ركز على الجوانب الإجرائية**، والتي إنعكست على الواقع السياسي عبر ولادة أنظمة حكم تحترم وتدافع عن الحقوق والحريات الأنسانية، وتمتلك تنظيم مؤسساتي ينظم العلاقة بين سلطات النظام السياسي القائم ومواطنيه بموجب آلية التعاقد الأجتماعي والسياسي، وتمثل سيادة القانون أعلى سلطة فيه وتعمل على خلق حالة من التوزان والتفاعل ما بين المصالح الخاصة والعامة وبما يضمن تمتع الجميع بالعدالة والحقوق المتساوية، وأسست العديد من الآليات التطبيقية على مختلف مراحل التطور لدعم مسيرة التحول الديمقراطي ويمكننا أن نحدد أهمها بالآتي:(١٧)

١- تشريع قوانين جديدة لتوسيع حق الأنتخاب لكلا الجنسين والمشاركة السياسية بمختلف أوجهها الفكرية والأيديولوجية وبما يضمن حقوق الأغلبية والأقلية معا.

٢- تنظيم عمل الأحزاب السياسية على المستوى القانوني والسياسي.

٣- إقامة إنتخابات دورية تحدد مدتها الزمنية وفق طبيعة النظام السياسي القائم وتعتمد النزاهة والتنافس الحر السليم.

٤- ضمان إستمرار التداول السلمي للسلطة لأنها تمثل الدعامة الرئيسية للحفاظ على جميع المكتسبات الديمقراطية وتسهم في إستمرار حالة الأستقرار السياسي المستدام.

أما **الثاني نجده يركز على الجوانب الفكرية والقيمية** وتحويلها لمنظومة متكاملة يتم ترسيخها في فكر وسلوك المجتمعات التي تتبنى النهج السياسي الديمقراطي، لهذا لايمكن « أن تحيا الديمقراطية ومظاهرها وآلياتها ولا تتحقق أي نجاح يذكر في بئية ما، إذ لم يوجد هناك أفراد وجماعات تؤمن بأفكارها ومبادئها وتتفاعل معها كجزء من علاقاتهم الإنسانية قبل ممارستها سياسياً»(١٨)، هذا الأمر يكشف لنا وجود علاقة وثيقة الصلة بين عملية تطور الديمقراطية وبين تطور الحالة المدنية للمجتمعات الغربية المعاصرة، وهي تمثل مرحلة الأنتقال الكامل لسلسلة من المتغيرات الإيجابية التي تنبأ بها فلاسفة ومفكري نظريات العقد الإجتماعي، وعندما يتجه مجتمع ما الى تبني وتطبيق نظرية التعاقد بشكلها الديمقراطي فأنه يمر بسلسلة من التحولات على مختلف المستويات، وبدايتها تمثل إنتقاله من حالته السياسية التقليدية أو البدائية الى أخرى

(١٧) ينظر: صبري سعيد، الديمقراطية، الموسوعة السياسية للشباب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٠-٣٦ .
(١٨) ينظر: كارل بوبر، درس القرن العشرين، ترجمة الزواوي بغورة، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠٩-١١٤.

إنتقالية أقل تطورا وصولا الى الحالة المدنية الحداثوية التي يعيشها المجتمع المدني الغربي المعاصر.

إذن كل تطور فكري وإجرائي للديمقراطية تتأثر به مباشرة المجتمعات الغربية، والعكس صحيح إذ كل تطور فكري وسياسي يحدث فيها ينعكس على سلوكهم السياسي ليشكل أحد أهم دوافع الإستمرار الدائم لتطوير الديمقراطية نحو أفاق أوسع، وهذا الترابط والتفاعل بينهما أسهم على مر التاريخ بظهور عدة أطروحات لها فكرياً وسياسياً، وأخذت أبعاد وتوجهات مختلفة ساعية لخلق بيئة متوازنة ومتكافئة ما بين المتطلبات المعاصرة للحقوق والمصالح الجديدة التي تظهر كجزء من الحركة الدائمة لتطورالمجتمع، وما بين الحراك الفكري والسياسي المتجدد للديمقراطية وتطورها ويمكن أن نحدد نتائج إنعكاساتها على أرض الواقع بالآتي:

أولا: بناء قدرات الوعي السياسي للمجتمع عبر نشر الثقافة الديمقراطية

إن مسألة الحفاظ وحماية عملية التحول التكاملي للديمقراطية يتطلب العديد من الشروط الأساسية لضمان إستمرار تلك العملية وتطورها معا، ويرى (جون ديوي) أن إعتماد الديمقراطية الليبرالية كان «الهدف منها إصلاح الأنظمة السياسية وتثبيت دعائم شرعية سلطة الحكم لتحافظ الطبقة الحاكمة ونخبها على طبيعة الواقع السياسي الذي تديره عبر منح أفراد مجتمعها مساحة محددة للمشاركة في صنع وإتخاذ القرارات على إعتبار أنها تطبيق لفكرة حكم الشعب للشعب لكن في حقيقتها كانت شكلية وليست جوهرية»[١٩]، إذ كانت العملية الديمقراطية في بدايات تطبيقها في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على المنافسة الشديدة داخل طبقتها الحاكمة أنذاك التي تضم النخب السياسية والإجتماعية والأقتصادية وتسعى للوصول الى السلطة لتمرير إجنداتها المختلفة وتأمين أكبر قدر من مصالحها.

أما ما يخص مشاركة أفراد المجتمع في إدارة العملية السياسية ووضع السياسات العامة التي تؤمن لهم حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم، نجدها لم تكن سوى حالة شكلية لأن من ينوب عنهم في كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية يتبع أجندات طبقته وإنتماءه النخبوي لا مصالح العامة، كما إن توجهات الجماهير في ممارسة أدائهم وسلوكهم الديمقراطي أشبه ما يكون بالنظام الآلي المبرمج إذ تتجه نحو صناديق الأنتخاب لأختيار المرشحين بفعل تأثير وهيمنة النخبة السياسية الذين ركزوا على توظيف مدخلات ومخرجات آليات الديمقراطية كجزء من العمل السياسي، وتعمدوا إبقاء منظومة قيمها ومبادئها تتجه نحو التفكير الأحادي المخصص لجماعات محددة من الشعب من دون غيرها، وأهملت إستكمال سلسلة بنائها وتأمين تقدمها ونضوجها بما يخدم تطور حركة مدنية المجتمعات الغربية، ويجد العديد من المفكرين السياسين أن هذه الممارسات عدت أحد أهم عوامل تغذية وجود تلك النخب وإستمراها في تولي المناصب العليا للحكم.

ووفقا لمنظور (ديوي) شكلت أيضاً أبرز معوقات نشر الثقافة الديمقراطية وتعطيل إعتمادها برنامجاً شاملاً للتنشئة السياسية ليصبح التعاطي والتفاعل مع الجميع، على

(19) John Dewey, Democracy and Education, Myers Education Press, 2018, p96 -91.

أساس المواطنة الكاملة لا الجزئية أو المرتبطة بفئات أو جماعات معينة وحرمان الأغلبية منهم، لذا يؤكد أن من أهم شروط تطور الديمقراطية وتكامل مراحل تحولها وإستقرار وجودها، يكون عبر تحويل « ثقافة الفكر الديمقراطي جزء أساس من البنية المجتمعية وتفعيل ذلك يتم بإستخدام مناهج التعليم والثقافة العامة ونشرها بين الأجيال منذ الصغر لتتغلغل شيئاً فشيئاً في عمق وعيهم وتفكيرهم وتصبح ممارسة الديمقراطية سلوكاً مشاعاً بين الجميع مما يقود نحو زيادة قدراتهم في التعبير عن الرأي وأختيار الأصلح الذي يضمن مصالحهم وإحتياجاتهم الأنسانية»[٢٠]، أن نشر الثقافة والفكر الديمقراطي عبر مناهج التربية والتعليم الرسمية ستؤدي لزيادة مستوى التوعية السياسية لدى مختلف الأفراد، لاسيما بعد بروز توجهات حكومية متعددة تدعم قطاع التعليم وتمكين الجميع من الحصول على هذا الحق الطبيعي بأقل التكاليف والأمكانيات الأقتصادية[٢١]، مما عزز من أرتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين من الأجيال الجديدة والذين أصبحوا الجذور الأكثر تشبعاً بأفكار المنظومة القيمية للديمقراطية، وأسهموا بنضوج تفكيرهم وإدراكهم الواعي لحقوقهم وحرياتهم لتوسيع أنتشار المظاهر المدنية للتفكير والممارسة في كل مكان عبر توظيفهم للأدوات التعليمية والثقافية والإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، لرفع معدلات قدرات الوعي المجتمعي الفكرية والسياسية لكونها قوة دافعة لتطوير فاعليتهم السياسية في التعبير عن الرأي والأختيار بوعي وإدراك عقلاني لكل مخرجات العمل السياسي الديمقراطي.

ومن هنا بدأت المجتمعات الغربية المتشبعة بالمدنية هي من تدير آلية التأثير على خطاب وسلوك النخب السياسية وليس العكس، كونها تمثل الرأي العام الأقوى الذي يمتلك القدرة على التمييز والتعبير والأختيار لمن يضمن لهم تلبية متطلبات الحياة المتجددة، ونجد أن توسيع عملية تنمية قدرات الوعي السياسي للمجتمع المدني الغربي المعاصر المتعددة والمتنوعة أسهمت برفع معدلات فاعليته السياسية، وقادت لإحداث متغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية مختلفة منذ منتصف القرن العشرين[٢٢] لم تستطع قبلها جهود المفكرين والمشرعيين من تحقيقها بهذه الفاعلية، كما أن تعاظم كل من القدرة والفاعلية المجتمعية على المستوى السياسي ساعد كثيرا في إستمرار عملية التحول الديمقراطي وتجدد أنماطه الفكرية وتأثيراته السياسية لينتقل من حالة التذبذب الى الثبات

---

(20) John Dewey, op- cit, p128-122.

ولمزيد من التفاصيل ينظر: صبري سعيد، الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦– ٥٩.

(٢١) بدأت بوادر هذه التوجهات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في كل من أوروبا الغربية وكندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن أنتشار ذروتها وفاعليتها في مختلف المجتمعات الغربية بدأ تنفيذها في نهاية ستينيات القرن العشرين لمزيد من التفاصيل ينظر:

John Schostak & Ivor F. Goodson, Democracy, Education and Research, Routledge Published, 2020, p137-131.

(٢٢) أبرز هذه المتغيرات تبلورت تأثيراتها في منتصف ونهاية القرن العشرين مثل نجاح حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية وأنتشار حركات الأحتجاج الطلابية والعمال في فرنسا عام ١٩٦٨ لتنتشر في أرجاء أوروبا الغربية، وحركة الحقوق النسوية في مختلف المجتمعات الغربية، أما أقتصادياً فظهرت السياسيات النيوليبرالية وقادت لإحداث تغيير هيكلية الأقتصاد الرأسمالي الجديد لمزيد من التفاصيل ينظر :

John Schostak & Ivor F. Goodson, op-cit, p145 -142.

والأستقرار المنشود.

ثانيا: العلاقة بين القدرات والمهارات المجتمعية لرفع كفاءة المشاركة السياسية

يرى (روبرت دال) أن مسألة تنمية قدرات فاعلية المجتمع السياسية والحفاظ عليها كجزء أساس لتطور الديمقراطية غير كافي في ظل تطور حركة متطلبات العصر الذي يعيش فيه، إذ قد تنشأ عدة عمليات لأستغلال وتضليل تلك القدرات عبر نفس الأدوات التي تم توظيفها للأرتقاء بها، وتسبب تراجعاً ملحوظاً للمستوى الديمقراطي ليصاب بالضعف أو الهشاشة في أحيان كثيرة، وتختلف نسبتها من مجتمع لأخر بحسب طبيعة عمق وعيه وثقافة تنشئته السياسية، لهذا يشير أن من الشروط المهمة لضمان ديمومة تطوره تكون عبر توسيع المشاركة السياسية ومنح «جميع المواطنين لا الأفراد أو الجماعات بفرص متساوية غير منقوصة من أي جانب تمكنهم كلياً من التعبير عن خياراتهم السياسية بحرية ووضوح تام وينتج عنها خلق بيئة ديمقراطية تتيح لكل فرد التمتع بحق المساهمة في صنع القرارات السياسية بعد أمتلاكه المعرفة الشاملة للأجندات السياسية المطروحة أمامه ليحدد بنفسه الأفضل منها والتي تتوافق مع مصالحه وطموحاته»[٢٣].

إن توسيع المشاركة السياسية على أساس المساواة والعدالة طبقا للحق السياسي الذي أقر دستورياً لكل فرد في المجتمعات الغربية، أنشأت علاقة متوازنة وتفاعلية ما بين الفعل السياسي والفاعلية السياسية، ويقصد بالأول «كل فعل متحرر يستند الى المبادئ الديمقراطية ويقود نحو التغيير الفاعل والمؤثر لواقع المجتمع ونقله من حالة الى أخرى أكثر تطورا وحفظاً لحقوقه وحرياته ويساهم بذات الوقت في خلق نظام سياسي جديد أو صنع تشريعات قانونية تضمن مصالح وحقوق الكل وتثبت دعائم مرتكزاتها لأمد طويل»[٢٤]، لذا هو يعبر عن سلسلة طويلة من النضال التاريخي لمختلف الجماعات التي تبنت الفكر الديمقراطي كأحد وسائلها السياسية للوصول نحو أهدافها الأنسانية العليا، أما الثاني يمثل» جميع الممارسات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد لرفع متطلبات حقوقهم وحرياتهم الثابتة والمتجددة ودفعها لأعلى مستوى بإتجاه أصحاب القرار والسلطة من أجل تحفيزهم على إنجازها وتمكين المجتمع بالحصول عليها وتحقيق أفضل النتائج لهم وبأقل مدة زمنية»[٢٥]، إذن هي تمثل القوة الفكرية والسلوكية لكل أفراد المجتمع وتدفعه لممارسة الحراك السياسي بمختلف أشكاله، بتوظيفها لأدوات وآليات الفكر الديمقراطي لتعزيز مكانة حقوقهم وحرياتهم الأنسانية والحفاظ على مكتساباتها التي حازتها عبر المراحل التاريخية لأفعالها السياسية، والتي لم تحدث إلا بعد توحيد إرادة القدرات الجماعية الواعية والمدركة لكيفية إدارة شؤونها السياسية ومتطلبات حياتهم العامة بعد أن وضعت آلية مشتركة لتوزان ما بين مصالحها المتقاطعة ما بين الأغلبية والأقلية في المجتمع الواحد.

(٢٣) ينظر: روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥، ص١٨٢-١٨٦.

(٢٤) ينظر:عبد العزيز العيادي، فلسفة الفعل، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط١، ٢٠٠٧،ص١٤١-١٤٤.

(٢٥) ينظر: عبد العزيز العيادي، فلسفة الفعل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦-١٥٠. وللمزيد يراجع آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص٩١-٩٧.

وبهذه العملية تجسدت فعلياً الرؤية الفكرية لنظرية العقد الإجتماعي التي أشار لها (جان جاك روسو) تحت مسمى الإرادة العامة وتشكل مجموع الإرادات التوفيقية لأفراد المجتمع التي توزان ما بين المصالح العامة والخاصة من جهة، وما بين الواجب الأخلاقي والقانوني من جهة أخرى لضمان المصالح الكلية على أساس العدالة والمساواة، ومجموع هذه الإرادات تعد أعلى نقطة للأرتقاء العقلاني ونضوج قدرات الوعي السياسي الممزوجة بالمهارة السياسية العليا، ليقرروا بأنفسهم شكل وطبيعة الحكومة عبر الآليات الأجرائية للديمقراطية لأختيار ممثلين عنهم لإدراة السلطات وبدورهم سينفذ هؤلاءالمصالح الجماعية المشتركة وفق أسس العدالة والمساواة القانونية لكونهم خاضعين لسيادة تلك الإرادة وحاميين لقوتها القانونية وشرعيتها السياسية تحت مظلة الحكم الديمقراطي، من هنا بدأت تتشابك وتنمو العلاقة بين القدرات والمهارات السياسية للمجتمع المدني الغربي المعاصر، وكلما تطورت قادت نحو زيادة فاعليته الفكرية والإجرائية لتوسيع مشاركته السياسية وهي بدورها تسهم بمختلف توجهاتها لدعم حركات التجديد الديمقراطي، وأولى خطواتها تمثلت بأنتقال الإرادة من النخبة السياسية الى المجتمعية لتنبثق منها الديمقراطية التشاركية وتحل محل التمثيلية التي لم تعد توجهاتها الفكرية والتطبيقية تلبي المتطلبات المتجددة في القرن الواحد والعشرين.

غير أن تحقيق عملية الأنتقال والأنبثاق واقعياً تتطلب ديمومة وجود حالة التوازن والتقارب بينهما، لأن قدرات الوعي السياسي للمجتمع تتأثر بالعديد من العوامل منها «داخلية مثل التعرض للأزمات الأقتصادية أو التأثر بالأفكار الدينية والإجتماعية وحتى التاريخية أما الخارجية فأنها ترتبط بالحروب والصراعات والتعرض للهجمات العدوانية»[٢٦]، ويشير (كارل بوبر) أن قدرات الوعي السياسي لأي فرد في المجتمع تخضع للتأثير العقلي والعاطفي لهذا نضوجها وعقلانيتها الرشيدة تختلف من مجتمع لأخر بحسب طبيعة تكوينه النفسي، أما المهارة السياسية فأنها تخضع لحسابات الأنتاج وحجم المكاسب والأنجاز، لهذا ترتبط دائما بالتفكير العقلاني المجرد، لذلك نجد أن إرادة النخبة السياسية تتفوق في كثير من الأحيان على الإرادة المجتمعية لكون» قدراتها ومهاراتها تتماهى مع بعضها البعض وتمتلك من المؤهلات العقلية الناضجة ما يجعلها تتكيف بأستمرار مع كل متغير يطرأ على البيئة السياسية والإجتماعية مما يساعدها على تطوير عملية التوازن مابين القدرة والمهارة لتصل الى تحقيق أهدافها بأفضل النتائج المتوقعة»[٢٧].

أما القدرات والمهارات المجتمعية فأن توازنهما غير مستمر ويتأثر بشكل أو بأخر لعوامل التغير في بيئتهم السياسية أو الإجتماعية،لأن قدرة الإرادة السياسية لكل فرد في المجتمع يختلف حجم تأثره بتلك العوامل والأثار المترتبة عليه، مما يجعله يركز على إعادة ضبطها وإستقرارها ويهمل أو يبتعد عن التركيز في تطوير مهاراته السياسية

(٢٦) ينظر: آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، مصدر سبق ذكره، ص١٠١-١٠٥. ولمزيد من تفاصيل يراجع روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠-٢٥٣.

(٢٧)ينظر: كارل بوبر، درس القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص١١٠-١١٤. وللمزيد يراجع لاري دايموند، مصادر الديمقراطية ثقافة الجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٨٨- ٩١ .

فتحدث حالة من الإختلال، وتنعكس بشكل واضح على فاعليته السياسية والإجرائية المنبثقة من الآليات الديمقراطية، في إختيار حكومة عقلانية رشيدة ذات نظام جودة تضع المصالح العامة في أعلى سلم أولوياتها، وبذات الوقت تؤثر على حركة تطور مفهوم الديمقراطية على المستوى الفكري والتطبيقي مما يعرضها للجمود أو التذبذب وحتى التراجع في بعض الإحيان ويختلف ذلك من مجتمع غربي لأخر.

ولأن إرادة النخب السياسية تمتلك المقدرة العقلية الناضجة للتكيف مع مختلف الظروف للحفاظ على حالة التوازن والتقارب بين قدرتها ومهارتها السياسية، نجدها في مراحل مختلفة تتفوق على الإرادة المجتمعية لأن الأخيرة «لاتمتلك بشكل مستمر تلك البوصلة من الوعي السياسي الرشيد والناضج الذي يتماهى مع أي متغير يظهر، مما يمنح إرادة تلك النخبة القوة والإستمرارية للألتفاف على الإرادة العامة السياسية للمجتمع بأستغلال وتوظيف الأدوات الديمقراطية ذاتها لتضمن تحقيق أجنداتها ومصالحها الخاصة عبر حيازتها الدائمة لإدارة الحكم وسلطاته»[٢٨][٢٠]، وهناك العديد من الأمثلة الواقعية المعاصرة تكشف لنا مدى تأثير هذه الحالة على الفاعلية السياسية للمجتمع وتنعكس إيجاباً أو سلباً على مكتسبات فعلها السياسي، ولو نظرنا لدول مثل كندا وأستراليا والدول الأسكندنافية ودول البينلوكس، نجد مجتمعاتها تتمتع بوعي وسلوك سياسي عالي منحها الأستقرار الدائم وترجمت مخرجاتها بأنتاج حكومات أكثر عقلانية وتنظيم مؤسساتي وقانوني، بفعل توازن القدرة والمهارة ما بين إرادتها المجتمعية وإرادة نخبتهم السياسية مما رفع كفاءة مشاركتهم السياسية، بشكل أكثر أنفتاح وتقبل لكل تجديد مما أسهم في تطوير مفهوم الديمقراطية لمراحل أستدامة متقدمة لفكرة التشاركية بدلاً عن التمثيلية.

أما الدول الأوربية الأخرى فأن حالة التوزان هذه متباينة ومتذبذة في أغلب الأحيان لدى مجتمعاتهم، لذا قوة إرادتهم أضعف بمرات من إرادة النخب السياسية والأخيرة توظفه دوما لأستغلالهم، عبر إثارة مشكلات تمس واقع قدراتهم وتركز على رفع المؤثر الوجداني للتشويش على تفكيهمر العقلاني وفاعليته لتمرير مصالحها وأجنداتها المختلفة، وأبرز مثال على ذلك واقع تطور الديمقراطية في فرنسا إذ تعاني تذبذب دائم لتطورها لاسيما أن «أخر حالة توازن تمتع بها المجتمع الفرنسي كانت في عهد (شيراك) إذ مثلت مخرجاته سياسة حكومته أنعكاس لفاعلية تفكيرهم العقلاني، أما لو قارنا بين عهد حكومات (ساركوزي وهولاند وماكرون) فأنها تمثل العكس تماماً وأدت في الأونة الأخيرة لعودة الحراك الإحتجاجي ضد السياسات الحكومية عبر حركة السترات الصفراء[٢٩].

والمجتمع الأمريكي ليس بمنأى عن مثل تلك الحالات وتعرضت ديمقراطيته للتراجع أو الجمود بسبب تأثر قدرات وعيه السياسي بالأزمات الأقتصادية المتكررة، واستغلال مشاعر الحزن والخوف لديه بعد أحداث سبتمر العام(٢٠٠١) وتوظيفها لأضعاف مهاراته السياسية وبرمجة سلوكه وفق توجهات إرادة النخب القائمة، ووفقاً (لتشومسكي) فأن أنتخابات العام (٢٠٠٤) بينت حجم وعمق العجز الديمقراطي الحاصل في الولايات

(٢٨) ينظر: المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٤، وللمزيد يراجع نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٥٣-٢٥٨.

(29) John Schostak & Ivor F. Goodson, op-cit, p167-165 .

المتحدة الأمريكية، وكيف تسيطر إرادة النخبة على إرادة المجتمع «بتوظيف آليات الديمقراطية للألتفاف على توجهات إرادتهم والأدعاء رسميا بالحصول على تفويض كامل منه ليباشر الرئيس مهام عمله للصالح العام لكن في حقيقتها كانت لأجل القيادة المنتخبة واصحاب الشأن العالي لتبدأ مرحلة تهميش إرادة الجمهور بشكل منظم وخاضع لنظام ضبط فارغ من أي محتوى للتفكير الديمقراطي الحقيقي»[٣٠]، هذا يثبت لنا أن توازن الوعي والتفكير السياسي لقدرات المجتمع الأمريكي ومهاراته فقدت بوصلتها، وبمجرد المقارنة بين مخرجات العملية السياسية للديمقراطية الأمريكية بشقيها الفكري والإجرائي في عهد كل من(أوباما وترامب وبايدن) نكتشف طبيعة الإختلالات الفكرية والبنيوية الحاصلة لها ويظهر بدايات هوة التقاطع ما بين إرادة كليهما، وأتساع حجمها لدرجة أنها همشت فاعلية التفكير السياسي للمجتمع وأضعفت كفائتهم في توسيع قوة مشاركتهم السياسية، لتنعكس سلبياً على حركة تطور الديمقراطية وأنتقالها من الجانب التمثيلي الى المشاركة الفاعلة والمتعددة.

وبناءاً على المعطيات الآنفة الذكر نجدها تمثل أحدى الأشكاليات التي تعرقل تمكين المجتمعات المدنية الغربية المعاصرة، لتصنع وتتخذ القرارات بنفسها، وإرادة النخبة تصبح أداة تعمل بكل طاقتها لضمان تنفيذها، لتصل لمستوى الديمقراطية التكاملية طبقاً لنظريات الفكر السياسي الغربي المعاصر، وتعد أعلى نقطة إرتقاء للفكر والتفكير الديمقراطي لتتكامل إرادات الفاعلين مع اللاعبين السياسيين، وبالشكل الذي يمنح الجميع غاياتهم المنشودة بعقلانية تامة، وطالما تلك المجتمعات تساهم بشكل جزئي لا كلي في إدارة شؤونها فأن ديمقراطيتها تمثيلية أو تشاركية فقط وليست تكاملية، ومعنى ذلك أن فكرة حكم الشعب للشعب وزيادة فاعلية تفكيرهم السياسي ورفع سقف كفائتهم عاليا، لايزال حتى اليوم ضمن الأطار النظري لا التطبيقي، وعلى الرغم من كل العقبات التي تسبب جمود أو تراجع الديمقراطية إلا أنه لا ينفي وجود حركة تطور مستدام، بشكل أو بأخر تتبناها جميع الإرادات على إختلاف توجهاتها الفكرية والإيديولوجية، وتسعى لوضع أطروحات سياسية لمعالجة المشكلات التي تعيق عملية الأنتقال نحو التكامل ومنحها قوة دافعة لديمومة تطورها بإتجاه أفاق التكامل في المستقبل.

(٣٠) ينظر: نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، مصدر سبق ذكره،ص٢٦٣-٢٦٦.

الخاتـمة:

إن تطور مفهوم الديمقراطية لم يأخذ مساراً واحدا وأنما ظهر على شكل موجات متعددة، وإستمرت تحركات إرهاصاتها الفكرية والعملية على مدى قرون طويلة، وبعضها أرتبط بالتنظير الفلسفي والسياسي للحضارة اليونانية ومحاولة مفكريها لوضع الأسس الفكرية، التي تنظم سلطة الحكم وإدارة شؤون مجتمعاتها وفق قيم الفضيلة والعدالة والخير العام، والعديد من أفكارها الهمت الفكر السياسي الغربي المعاصر ويعدها جذور أساسية لأصل الأطروحات الديمقراطية أهمها حكم الشعب للشعب، ودفعت مفكري العصر الحديث للبحث والتقصي في عمقها لتولد منها نظريات متعددة سعت لإستخدام الديمقراطية كأحدى الوسائل التي تمنح الشرعية للسلطة، عبر تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين بما يضمن حقوقهم وحرياتهم الأنسانية مقابل أن يتولى صاحب السلطة إدارة وتنظيم أوضاعهم، وأختلف شكل تقرير ذلك تبعا لنظام الحكم القائم والتي تغيرت أسسها الفكرية وشرعيتها السياسية من عصر لأخر، هنا الديمقراطية لم تتطور إلا في جانبها الأجرائي الذي لم يحق أن يمارسها الى عدد محدود من أعضاء المجتمع، ومن يتولى إدارة الحكم كان يضع التشريعات المنظمة لممارستها وفق منظوره الفكري وغاياته السياسية.

عَدَ منتصف القرن التاسع عشر بداية التطور الفكري للديمقراطية والتأكيد على ضرورة تحويلها لثقافة سياسية عامة وشاملة للجميع، وليست مجرد آليات إجرائية يتم التعامل بها وقت الأنتخابات لتبدأ رحلة سياسات نشر الفكر والتثقيف الديمقراطي في وعي وسلوك الأفراد وأسهمت تدريجياً لتطوير إمكانياتهم السياسية ونضوجها العقلاني، ومنذ منتصف القرن العشرين وحتى الأن نجد نتائجها تجسدت على أرض الواقع عبر ظهور أنظمة سياسية شرعية ومنتخبة و مستقرة، والمجتمعات على أختلاف تعددهم وتنوعهم يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية وممارستها من دون قيود، الأمر الذي حفزهم على التفاعل بقوة للحفاظ على مكتساباتهم التاريخية والدستورية والقانونية ومكنهم من رفع قدرتهم ومهاراتهم السياسية لنضوج تفكيرهم وفاعليتهم السياسية، والأخيرة قادت لظهور أفكار تجديدية لنقل تطور الديمقراطية التشاركية بدلاً من التمثيلية مما قلصت نوعاً ما قوة وسطوة إرادة النخب والطبقة السياسية، مقابل زيادة مساحة الإرادة المجتمعية التي بدورها أستطاعت من دفع عملية التطور نحو الأم لأدراكها أن ديمومة ذلك يضمن تطبيق العدل والمساواة ويحافظ على أمنها وسلامتها من أطماع الأستئثار بالسلطة ومصادرة الحقوق والحريات الأنسانية.